



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الثالث / تابع - باب المياه



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التلحرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

كتاب الطهارة- أحكام المياه

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله -صلى الله عليه
وسلم،

أما بعد، فنبدأ الدرس الثالث (بعد المقدمة) في شرح الرّوضِ المُربّع.

كتاب الطهارة

تابع / أنواع المياه

(وإن بلغ) الماء (قلتين) تثنية قلة، وهي اسم لكل ما ارتفع وعلا، والمراد هنا: الجرة الكبيرة من قلال هجر، وهي قرية كانت قرب المدينة. (وهو الكثير) اصطلاحاً (وهما) أي القلتان (خمسائة رطل) بكسر الراء وفتحها (عراقي تقريباً) فلا يضر نقص يسير كرطل ورطلين، وأربع مائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل مصري، ومائة وسبعة وسبع رطل دمشقي وخمسة وثمانون وسبعاً رطل حلي، وثمانون رطلاً وسبعان ونصف سبع رطل قدسي وما وافقه. فالرطل العراقي تسعون مثقالاً: سبع القدسي وثمان سبعة وسبع الحلبي وربع سبعة، وسبع الدمشقي ونصف سبعة، ونصف المصري وربعه وسبعة (فخالطته نجاسة) قليلة أو كثيرة (غير بول آدمي أو عذرتة المائعة) أو الجامدة إذا ذابت (فلم تغيره) فطهور لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إذا بلغ الماء قلنتين لم ينجسه شيء». وفي رواية: لم يحمل الخبث» رواه أحمد وغيره، قال الحاكم: على شرط الشيخين، وصححه الطحاوي، وحديث «إن الماء طهور لا ينجسه شيء» وحديث «الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه» يحملان على المقيد السابق.

قال المؤلف -رحمه الله: "وإن بلغ الماء قُلَّتَيْن، وهو الكثير، وهما خمسمائة رطلٍ عراقي تقريباً، فخالطته نجاسةً غير بول آدميٍّ أو عذرتة المائعة..." إلى آخره. شرع المؤلف -رحمه الله- في الكلام على مسألة مهمة في باب المياه، وهي: **الفرق بين الماء القليل والماء الكثير**. والأصحاب استندوا في ذلك إلى قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "إذا بلغ الماء قلنتين لم يحمل الخبث"، مع عدة أحاديث في هذا الباب، جُمع بينها بما حاصله أن الماء الكثير يختلف حكمه عن الماء القليل في عدة مسائل متعلقة بكونه مستعملاً وبوقوع النجاسة فيه وغير ذلك.

فحاصل ما ذهب إليه أصحابنا المتأخرون:

- أن الماء القليل إذا وقعت فيه النجاسة -ولو كانت يسيرة جداً= فإنها تنجسه بمجرد أن تلاقيه، بمجرد الملاقاة يَنْجُس،
- وأما الماء الكثير -وهو ما بلغ قلتين فأكثر = فإنه لا يَنْجُس إلا بالتَغَيُّر، إذا وقعت فيه نجاسة ولم تغيره = فإنه طهور، وإذا كان قد تغير = فإنه نَجِس، والتغير يكون بتغير طعمه أو لونه أو ريحه أو أكثر من صفة من هذه الصفات.

قال: "إن بلغ الماء قلتين.." وقلتین تشنية قُلَّة، وهي اسمٌ لكل ما ارتفع وعلا، والمراد هنا الجرة الكبيرة من قِلال هَجَر، إذن القلة هنا ليست القلة التي يتعارفها الناس في مصر مثلاً ما يُشرب منه ولا حتى ما يُعرف في مصر بالزير، وإنما المراد بالقلة شيءٌ كان يوضع فيه الماء قديمًا، الجرة الكبيرة التي تُقَلّ، وسُمِّيت قلة؛ لأنها مرتفعة، ولأنها تُقَلُّ بالأيدي وتُرَفَّع، لكنها كانت كبيرة، وهي من قِلال هَجَر؛ وهي قرية كانت قُرْب المدينة، وقيل إنها هَجَر أي الإحساء أو البحرين، وهي قرية قرب المدينة.

يقول المؤلف: "وهو الكثير.." إذن الماء الكثير عندنا هو ما بلغ قلتين، طبعاً فأكثر من باب أولى، وما دون القلتين هو ماء قليل. إذن عُرِفَ الفقهاء في الماء الكثير يختلف عن عُرِفَ العامة، يُقال مثلاً عند العامة: هذا ماءٌ كثير ولا يكون كثيراً عند الفقهاء، والاصطلاحات لابد أن تُعرف بحسب المتكلم بها، فهذا منه أن الماء الكثير عند الفقهاء له ضابط وهو ما بلغ القلتين، وهو الكثير اصطلاحاً.

ولهذا قال الفقهاء -رحمهم الله-: "وهو الكثير.." قال اصطلاحاً، أي ليس لغةً، فإن اللغة قد تُطلق على ما دون ذلك: ماءٌ كثيراً، ولكن الفقهاء لا يصفونه بالكثرة.

قال: "وهما -أي القلتان- خمسمائة رطلٍ" رطل بكسر الراء وفتحها، يعني رطل ورطل، "عراقيّ تقريباً"، إذن هو ضَبَطَه بالرطل العراقي، وقال "تقريباً" وقوله تقريباً؛ لأن الفقهاء -رحمهم الله- عندما يذكرون قولاً معيّنًا فإما يريدون به التحديد وإما أن يريدون به التقريب، ولابد أن يتنبه طالب العلم لذلك.

فالتحديد: يكون شيئاً مُحدّداً، لا يُزاد عنه ولا يُنقص منه، يعني أحكامه تختلف بالزيادة والنقصان ولو شيئاً يسيراً، يعني مثلاً إذا قيل: إن الصبي يبلغ إذا تَمَّ له خمس عشرة سنة، أي تحديداً فقبل الخمس عشرة سنة بنصف يوم = ليس بالغاً، انظر: خمسة عشر سنة إلا يوم أو إلا نصف يوم ليس بالغاً، إلا أن يكون بلوغه بغير السن.

لكن هنا مثلاً الضابط **تقريباً**، وقولهم "تقريباً" أي لا يضر النقص اليسير، ولهذا قال: "فلا يضر.." هذا تفسير لقوله "تقريباً" أو توضيحٌ للمراد به أو تفريعٌ عليه، أنه لا يضر النقص اليسير كرطل أو رطلين. إذن لو كان أربعمائة ثمانية وتسعين مثلاً، وهو قال خمسمائة رطل عراقي، كونه أربعمائة ثمانية وتسعين أو سبعة وتسعين لا إشكال فيه، يبقى ماء كثير، لأن هذا نقصٌ يسير.

ثم ضبطه الشارح بمقادير أخرى غير الرطل العراقي، فقال: "وأربعمائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسابيع رطل مصري، ومائة وسبعة وسبع رطل دمشقي، وتسعة وثمانون وسبعاً رطل حَلَبِي، وثمانون رطلاً وسبعان ونصف سُبُع رطل قدسي، فالرطل العراقي تسعون مثقالاً سُبُع القدسي وثُمن سُبُع، وسُبُع الحلبي ورُبُع سُبُع، وسبع الدمشقي ونصف سبعة، ونصف المصري وربعه وسبعة". وهذا كان مُهِمًا أن يُضَبَّط في السابق؛ لأنهم يتعاملون بهذه المقادير وهذه المكايل، وهو يساوي تقريباً ثلاثة وتسعين صاعاً وثلاثة أرباع، ويساوي باللتر مائة واحد وتسعين وربع، وقيل يساوي مائتين وأربعة، فمائة واحد وتسعين أو مائة اثنان وتسعين، هذا المقدار تقريباً يكون هو ما عليه المقياس

بالكيلوجرام، وقيل إنه يساوي مائتين وأربعة أو مائتين وثلاثة وربع، وبالتالي هذا في الماء أما في غيره من السوائل فيزيد وينقص بحسب كثافة السائل وبحسب خِفَّتِهِ.

يقول المؤلف -رحمه الله: **"إذا بلغ الماء قلتين.."** فماذا حصل؟ يقول: **".. فخالطته نجاسة غير بول آدمي أو عذرتة المائنة.."**، النجاسة قد تكون من البول أو من الغائط، والبول والغائط يكون من الإنسان أو من غير الإنسان، وكذلك الدم وكذلك الخمر، ونجاسات كثيرة مِيتَةً مثلاً.. إلى آخره، فأَي نجاسة خالطت هذا الماء الكثير قليلة كانت أو كثيرة واستثنى فقط بول الآدمي وعذرتة المائنة، والشارح زاد: **"أو الجامدة إذا ذابت فيه.."** فعندنا ثلاثة أشياء:

- بول الآدمي،
 - عذرة الآدمي -الغائط- المائنة،
 - وعذرة الآدمي الجامدة إذا ذابت في الماء، هذا يُستثنى له حكمٌ خاص.
- وأما بول الكلب مثلاً أو بول الحمار أو ميتة وقعت فيه أو أي نجاسة أخرى غير المذكور **"بول الآدمي وعذرتة المائنة أو الجامدة إذا ذابت فيه"** فحكمها سواء.

لكن ماذا يقول المؤلف؟ **".. فخالطته نجاسة غير بول آدمي أو عذرتة المائنة أو الجامدة إذا ذابت فيه فلم تغيره فطهور"** لقوله -صلى الله عليه وسلم: **"إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء"** فبيّن المؤلف -رحمه الله- أن **العذرة قسمان**:

- الأول: **عذرة مائنة** فتنجس الماء بمجرد الملاقاة إن لم يكن مما يشق نزعها كما سيأتي.
 - والثاني: **عذرة جامدة** فإن ذابت في الماء فهي كالمائنة وإن لم تذب فهي كسائر النجاسات.
- قال: **"وفي رواية: "لم يحمل الخبث" رواه أحمد وغيره وقال الحاكم على شرط الشيخين وصححه الطحاوي"**، فهو كأنه يقول ما الجواب عن الحديث الآخر؟ إن الماء طهور لا ينجسه شيء وهذا فيه أن الماء لا يتنجس لا ينجسه شيء، لا كثير ولا قليل من النجاسات، ولا بول آدمي ولا غير بول آدمي، يعني "شيء" نكرة في سياق النفي فتعم، وكذلك حديث **"الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه"**، فهذا يدل على أن **مناط التنجيس هو التغير**، قال: **"يحملان على المقيد السابق.."** يعني أن هذا الحديث مُطلق فيُحمل على التقييد السابق، وهو: **"إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث"**. إذن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه إذا بلغ قلتين، بضميمة هذا الحديث إلى بقية أحاديث الباب فيكون التقييد بالقلتين، فهذا الحكم فيما بلغ قلتين، وأما فيما دون القلتين فإنه ينجس بمجرد الملاقاة.

. وإنما خُصَّت القلتان بقلال هجر لوروده في بعض ألفاظ الحديث؛ ولأنها كانت مشهورة الصفة معلومة المقدار. قال ابن جريج: رأيت قلال هجر فرأيت القلة تسع قربتين وشيئا. والقربة مائة رطل بالعراقي. والاحتياط أن يجعل الشيء نصفاً فكانت القلتان خمسمائة رطل بالعراقي. (أو خالطة البول أو العذرة) من آدمي. (ويشق نزحه كمصانع طريق مكة فطهور) ما لم يتغير. قال في "الشرح" لا نعلم فيه خلافاً. ومفهوم كلامه أن ما لا يشق نزحه ينجس ببول الآدمي أو عذرتة المائعة أو الجامدة إذا ذابت فيه ولو بلغ قلتين، وهو قول أكثر المتقدمين والمتوسطين. قال في "المبدع": ينجس على المذهب وإن لم يتغير لحديث أبي هريرة يرفعه «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه» متفق عليه. وروى الخلال بإسناده أن علياً - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سئل عن صبي بال في بئر فأمرهم بنزحها. وعنه أن البول والعذرة كسائر النجاسات، فلا ينجس بهما ما بلغ قلتين إلا بالتغير، قال في "التنقيح": اختاره أكثر المتأخرين وهو أظهر. اهـ. لأن نجاسة بول الآدمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب.

قال: "وإنما خُصَّت القلتان بقلال هَجَر..". والحديث فيه إطلاق "إذا بلغ الماء قلتين..". لم يقل بقلال هجر، وأنتم قلتم: بقلال هجر فمن أين أتيتم بالتقييد؟ قال: "لوروده في بعض ألفاظ الحديث، ففي بعض ألفاظه إذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر، ولأنها كانت مشهورة الصفة معلومة المقدار. قال ابن جريج: "رأيت قلال هجر فرأيت القلة تسع قربتين وشيئاً..". فالقلة الواحدة قربتان وشيء والقربة مائة رطل بالعراقي"، إذن القلة الواحدة تكون مائتي رطل وشيء، وللاحتياط نجعل الشيء نصفاً فالقلتان حينئذٍ ستكونان خمسمائة رطل بالعراقي، ولهذا قالوا تقريباً ولم يقولوا تحديداً.

إذن إذا خالط هذا الماء الكثير نجاسة غير بول آدمي أو عذرتة المائعة فلم يتغيره = فهو طهور، ومفهوم ذلك أنها إذا غيرته = فهو نجس، وهذا لا إشكال فيه لأن الماء إذا تغير = فهو نجس. إذن صار عندنا الماء القليل ينجس بمجرد الملاقاة، على كلام المؤلف الآن، وهو المذهب طبعاً أن الماء القليل ينجس بمجرد الملاقاة، والماء الذي بلغ قلتين أي الماء الكثير ينجس إذا تغير، وهذا أيضاً في كل الأحوال: التغير يجعله نجساً. وأما إذا لم يتغير ففصل المؤلف بين أن تقع فيه نجاسة غير بول آدمي أو عذرتة المائعة، أو الجامدة إذا ذابت فيه ولم يتغيره = فهذا طهور، وسائر النجاسات يختلف حكمها عن بول الآدمي وعذرتة المائعة أو الجامدة إذا ذابت فيه، فإذا كانت النجاسة التي وقعت غير هذه الثلاثة فلم يتغيره فهو طهور، وإذا كانت بول آدمي أو عذرتة المائعة = فإنه نجس ما لم يشق نزحه، والكلام هنا حتى في حالة عدم التغير، ولهذا قال: "أو خالطه البول أو العذرة من آدمي ويشق نزحه كمصانع طريق مكة فطهورٌ ما لم يتغير.."، فإنه إذا تغير ينجس، "قال في (الشرح): لا نعلم فيه خلافاً"، وعرفنا أن الشرح هو الشرح الكبير للمُفَنِّع ابن أبي عمر، قال: "ومفهوم كلامه أن ما لا يشق نزحه ينجس ببول الآدمي أو عذرتة المائعة أو الجامدة إذا ذابت فيه ولو بلغ قلتين، وهو قول أكثر المتقدمين والمتوسطين".

إذن إذا كانت النجاسة بول آدمي -سواء كان كبيراً أو صغيراً- أو كانت عذرتة المائعة أو الجامدة إذا ذابت فيه فإما أنه يمكن نزحه بلا مشقةٍ عظيمة = فهذا نجس، وإما أنه يشق نزحه = فهذا طهورٌ ما لم يتغير. فعلى كلام المؤلف -وهو كلام أكثر المتقدمين والمتوسطين- كما يقول الشارح: فإن الماء ينقسم -هذا تلخيص لكلام المؤلف- ينقسم الماء من حيث الكثرة والقلة إلى ثلاثة أقسام:

- **أولاً: ما يشق نزحه،** وهذا طبعاً أخصّ مما بلغ قلتين، لأن ما بلغ قلتين قد يشق نزحه وقد لا يشق نزحه، حسناً، ما يشق نزحه **فهذا لا ينجس إلا بالتغير.**
- **ثانياً: كثير وهو ما بلغ القلتين لكن لا يشق نزحه،** نقول: فإن كانت النجاسة بول آدمي أو عذرتة المائعة أو الجامدة إذا ذابت فيه فإنه ينجس وإن لم يتغير، وإن كانت غير ذلك لم ينجس إلا بالتغير.

• **الثالث: يسير،** وهو ما دون القلتين، ماء قليل أو ماء يسير، فهذا ينجس بمجرد الملاقاة. هذا مذهب أكثر المتقدمين والمتوسطين كالقاضي وأبي يعلى والشريف وأبي الخطاب، واختارها جماعة كثيرة من أصحابنا. أما مذهب أكثر المتأخرين والذي استقر عليه **المذهب عند المتأخرين فهو أن الماء قسمان فقط، كثير ويسير،** ولا فرق بين ما يشق نزحه وما لا يشق نزحه، ولا فرق بين بول الآدمي وعذرتة المائعة أو الجامدة إذا ذابت فيه ولا بين سائر النجاسات، فعند هؤلاء جميعاً الماء قسمان:

- كثير، وهو ما بلغ قلتين، وهذا لا ينجس إلا بالتغير مهما كانت النجاسة التي وقعت فيه،
- ويسير، وهو ما دون القلتين، وهذا ينجس بمجرد الملاقاة، بمجرد ملاقة النجاسة ولو لم تغيّر.

والمتقدمون اصطلاح يطلق على أصحابنا من الإمام احمد رحمه الله إلي القاضي أبي يعلى وقيل إلي الحسن بن أبي حامد. **والمتوسطون** من القاضي أبي يعلى إلى الموفق، وقيل إلى المرداوي. **والمتأخرون** من الموفق إلى آخره أو من المرداوي إلى آخره، بحسب الاختلاف الذي ذكرناه.

"قال في (المبدع): "ينجس على المذهب وإن لم يتغير لحديث أبي هريرة يرفعه (لا يبولن أحكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه) متفق عليه. وروي الخلال بإسناده أن علياً رضي الله عنه سئل عن صبي بال في بئر فأمرهم بنزحها، وعنه -هذه الكلمة إذا رأيتها فإن معناها رواية عن الإمام احمد- رواية أخرى في المذهب أن البول والعذرة كسائر النجاسات" أي لا فرق بين بول الآدمي وعذرتة وسائر النجاسات "فلا ينجس بهما ما بلغ القلتين إلا بالتغير"، وهو مذهب المتأخرون، كما ذكرت لكم لأنهم يقولون: إن الماء قسمان -كما سبق- كثير ويسير.

"قال في (التنقيح)" وهو متن مهم جداً في المذهب-للمُنَقِّح علاء الدين المرداوي صاحب الإنصاف، وتصحيح الفروع، والتنقيح، والتحبير، وهذا المتن لم يؤلف مثله في المذهب عند المتأخرين، وعليه التعويل، ولهذا كان يؤخذ منه الصحيح من المذهب، واعتمد عليه صاحب المنتهى، وجمعه مع المقنع -كما ذكرت لكم من قبل- في منتهى الإرادات، وزاد عليه زيادات واعتمد عليه صاحب الإقناع، " قال في (التنقيح): اختاره أكثر المتأخرين وهو أظهر، لأن نجاسة بول الآدمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب" فلا فرق حينئذ بين النجاسات، ويكون الضابط في التنجيس بالنسبة للكثير هو التغير، و بالنسبة للقليل هو مجرد الملاقاة.

(ولا يرفع حدث رجل) وخنثى (طهور يسير) دون القلتين (خلت به) كخلوة نكاح (امراة) مكلفة ولو كافرة (لطهارة كاملة عن حدث) «لنهي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة» رواه أبو داود وغيره، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان. قال أحمد في رواية أبي طالب: أكثر أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقولون ذلك، وهو تعبدى. وعلم مما تقدم أنه يزيل النجس مطلقاً وأنه يرفع حدث المرأة والصبي وأنه لا أثر لخلوتها بالتراب، ولا بالماء الكثير ولا بالقليل إذا كان عندها من يشاهدها، أو كانت صغيرة أو لم تستعمله في طهارة كاملة ولا لما خلت به لطهارة خبث، فإن لم يجد الرجل غير ما خلت به لطهارة الحدث استعمله ثم يتيمم وجوباً.

ثم انتقل المؤلف -رحمه الله- إلى مسألة أخرى، وهي داخلية في الماء الطهور، إلا أنه طهور لكنه يرفع حدث الأنثى ولا يرفع حدث الرجل والخنثى، قال: " (ولا يرفع حدث رجل) -قال الشارح: وخنثى- (طهور يسير) دون القلتين (خلت به) كخلوة نكاح (إمراة) مكلفة ولو كافرة (لطهارة كاملة عن حدث) (لنهي النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة) رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان. قال أحمد في رواية أبي طالب: "أكثر أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقولون ذلك"، وهو تعبدى".

إذن هذه المسألة فيها قيود لا بد أن تُضبط، يقول: " (ولا يرفع حدث رجل) "، إذن الكلام هنا في الأحداث وليس في النجاسات، نحن قلنا: إن الطهارة ارتفاع الحدث، وما في معناه، وزوال الخبث، لما قال: "حدث رجل" خرج به النجاسات، عبارة "المقنع" هنا: " (ولا يجوز للرجل الطهارة به) " فيشمل طهارة الحدث الأصغر والأكبر والوضوء والغسل المستحبين وكذلك غسل الميت، فهذا العموم يتناول حتى ما كان في معنى ارتفاع الحدث. لكن قال أيضاً البهوتي -رحمه الله- في حاشية الإقناع: "لعل المراد ما يعم غسل الميت بل ربما والوضوء والغسل المستحبين والغسلة الثانية والثالثة فيهما وغسل يد القائم من نوم الليل لاعتبار النية والتسمية له، فالمراد ماعدا الخبث" أي المراد الطهارات ماعدا طهارة إزالة النجاسات، ونصّ على هذا أيضاً عثمان -رحمه الله- في هداية الراغب.

إذن قوله: " (ولا يرفع حدث رجل) " أي كذلك بما معني ارتفاع الحدث. فعندنا الآن الطهارة كما سبق ثلاثة أشياء:

- ارتفاع الحدث
- وما في معناه
- وزوال الخبث

فيستثني فقط هنا إزالة الخبث فلا يرفع حدث رجلٍ، ولا يستعمله أيضاً في معنى ارتفاع الحدث، ولكن له أن يزيل به النجاسة، طيب قال: " (ولا يرفع حدث رجل وخنثى طهور يسير) "، يسير يعني دون القلتين، قلو كان الماء كثيراً لا يضر، ليس داخل معنا في هذه المسألة، " (خلت به) إمراة " قال المؤلف -رحمه الله: " (كخلوة نكاح) " أي فإن لم تتحقق الخلوة = لا يضر، وتزول الخلوة هنا إذا شاهدها عند الاستعمال أو شاركها فيه زوجها أو من تزول به خلوة النكاح من رجل أو إمراة أو مُمَيِّز وهو من بلغ سبع سنين، ولو كان المُشَاهِدُ لها كافراً، إذن لا بد أن تخلو به عن مشاهدة مميز فأكثر؛ مميز أو رجل أو امرأة... " (خلت به إمراة) "، قال الشارح: " (مُكَلَّفَةٌ) "، فخرجت به الصغيرة، لأن المرأة إذا أُطْلِقَتْ

فالمراد بها البالغة ولو كانت كافرة، "(لطهارة كاملة عن حدث)" فلو كانت الطهارة ناقصة أي في بعض الوضوء خلت به أو لم تكمل طهارتها، أو كانت الطهارة كاملة ولكنها ليست عن حدث بل في إزالة نجاسة مثلا فإن ذلك لا يؤثر، ولهذا نقول : ما خلت به المرأة المكلفة هو قسمان:

- أولا: ما كان خلوتها به لغير طهارة شرعية أصلا، إمراة خلت بالماء يعني استعملته ولم يشاهدها مميز فأكثر حال استعمالها، كانت في مكان لوحدها وتستعمل الماء كالتبرد أو الشرب ونحو ذلك فهذا لا أثر لخلوتها به، لأن كلامنا في الطهارات الشرعية.
 - ثانيا: ما كانت خلوتها به لطهارة شرعية فهذا إما أن يكون:
 - قد خلت به في طهارة نجاسة لإزالة خبث،
 - أو خلت به في طهارة في معنى ارتفاع الحدث،
 - أو خلت به في طهارة هي طهارة الحدث.
- فإن كان في لإزالة النجاسة أو خلت به في طهارة كتجديد الوضوء فلا أثر لخلوتها به،

وإن كانت خلت به لطهارة الحدث: تتوضأ به عن حدث أو تغتسل به عن حدث، فإما أن تكون الخلوة غير مستمرة من أول الطهارة إلى آخرها بل كانت في بعضها = فلا أثر هنا لخلوتها، والماء طهور يرفع حدث الرجل.

وإما أن تكون الخلوة مستمرة من أول الطهارة إلى آخرها فحينئذ هنا حالتان:

- أن يكون الماء كثيرا = فلا أثر لخلوتها به،
- والثانية أن يكون يسيرا = فهنا يحصل الأثر، فيمتنع به رفع الحدث عن الرجل، فلا يرفع حدث رجل، ولكنه يزيل الخبث مطلقا، فيرفع حدث الأنثى، ويرفع حدث الصبي، ولكن لا يرفع حدث الرجل والخنثى، لأن الكلام هنا أنه لا يرفع حدث رجل، والرجل هو البالغ، كما أن المرأة تطلق على البالغة، فالفقهاء إذا قالوا رجل أي بالغ، وإذا قالوا امرأة أي بالغة، وأما ما دون البلوغ فإنه يقال: طفل أو طفلة، أو مميز أو مميزة، أو مراهق أو مراهقة أو غلام أو جارية وما نحو ذلك. وهكذا بحسب ما يعبرون. فلا يرفع حدث رجل، ولا يرفع حدث الخنثى، والمراد هنا الخنثى المُشَكَّل وهو الذي لا يتبين أهو رجل أو امرأة.

ولكن هل يرفع حدث امرأة أخرى؟ نعم.

هل يرفع حدث الصبي حتى لو كان قريبا من البلوغ ولم يبلغ - وهو المراهق؟ نعم
هل يمكن أن يستعمله الرجل؟ نعم يمكن أن يستعمله في الأمور العادية، ويستعمله في إزالة النجاسة، وأما في رفع الحدث فلا.

إذن: صورة المسألة أن امرأة خلت بماء، أي جلست في مكان وحدها لا يشاهدها به أحد حال استعمال الماء، واستعملت هذا الماء، أخذت منه واغترفت منه حال الوضوء والغسل في خلوة-طبعا

كلامنا ليس على الماء المستعمل القاطر من أعضاء الوضوء فهذا اسمه مستعمل، وكلامنا ليس فيه، كلامنا على الماء الذي تأخذ منه، فهذا الماء الذي خلت به واستعملته في وضوء أو غسل، فهذا الماء التي خلت به المرأة هو الذي فيه الكلام، فلو جاء زوجها بعد ذلك وأراد أن يتوضأ به أو يغتسل به قلنا لا يرفع حدثه.

ما حجة الحنابلة في هذا؟ حجتهم أن النبي نهى عن أن يتوضأ رجل بفضل طهور المرأة، والنهي هنا يقتضي أنه لا يجزئه، فالنهي يقتضي الفساد، فإن قيل: إن الحديث فيه أنه نهى عن أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة والمرأة بفضل الرجل، فلماذا نقول هذا في فضل طهور الرجل؟ فالجواب أنه مخصص بالإجماع، فإن الإجماع منعقد على أن فضل طهور الرجل لا مانع أن تستعمله المرأة، وبقي فضل طهور المرأة ليس فيه إجماع.

فهذه المسألة **من مفردات الحنابلة** عن المذاهب الثلاثة، انفرد بها المذهب عن الحنفية والمالكية والشافعية، لكنها ليست قولاً مخالفاً لجماهير السلف، بالعكس، الإمام أحمد -رحمه الله- ينقله، ويقول: **"أكثر أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقولون ذلك"**، إذن هذا قول جمهور الصحابة، وإن كان قول جمهور العلماء على خلاف ذلك، جمهور المتأخرين يعني. وحينئذ هناك فرق أن يقال هذا خلاف قول الجمهور وبين أن يقال هذا خلاف المذاهب الثلاثة، فلا تلازم فأحياناً بل كثيراً ما يكون خلاف المذاهب الثلاثة هو خلاف قول الجمهور، لكن أيضاً يقع أن يكون قول جمهور الصحابة ليس هو قول جمهور المذاهب، وهذا طبعاً لا علاقة له بكون هذا القول راجحاً أو مرجوحاً، فليس هناك تلازم بين أن يكون هذا هو قول الجمهور وبين أن يكون صحيحاً، قد يكون خلاف الراجح مثلاً، والراجح امر نسبي كما نبهت.

طيب هنا أمر، الشارح -رحمه الله- يقول: **"وهو تعبدى"** أي أنه غير معقول المعنى، فلا قياس فيه. وحينئذ حين نقول إن أكثر أصحاب النبي يقولون ذلك، فإذا قال قائل: "إن مذهب الإمام أحمد أن الصحابة إذا اختلفوا فإنه يأخذ بما تدل عليه الأدلة" يعني لا يكون قول الصحابي حجة ههنا لأنه هناك خلاف بين الصحابة، فكيف يحتج بأنه قول أكثر أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام؟ فالمذهب أن قول الصحابي إن لم يكن له مخالف فهو حجة، وإن كان له مخالف نطلب الترجيح بينهم بالأدلة، وهذه المسألة يقول فيها الإمام أحمد أنها قول أكثر أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- إذن بعض أصحاب النبي يخالف في هذا، فكيف تحتج بقول الصحابي؟ هنا ملحظ مهم جداً وهو أن **قول الصحابي إذا كان مما لا مجال للرأي فيه -كان شيئاً يخالف القياس- فإن له حكم الرفع**. وحينئذ يحتج به كما يُحتج بالمرفوع أي في معني المرفوع إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- فهذا منه فعندنا الصحابة اختلفوا على قولين: قول يوافق القياس، وقول يخالف القياس. فالذي يخالف القياس هو المقدم، ولهذا احتج الإمام أحمد هنا بأنه قول أكثر أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-.

قال الشارح -رحمه الله: **"وعُلِمَ مما تقدّم أنه يزِيل النجس مطلقاً"** يعني سواء احتج إليه أم لم يحتج إليه لأنه لا قياس هنا، والمسألة تعبدية، والنهي هنا أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة، فلم ينهى

أن يستعمله وإنما نهى أن يتوضأ به، ولما كان تعبدية فلا يقاس هنا زوال الخبث على ارتفاع الحدث. "وأنه يرفع حدث المرأة والصبي" لأنه قال: "لا يرفع حدث رجل"، "وأنه لا أثر لخلوتها بالتراب"، لأن النهي عن فضل طهور المرأة، "ولا بالماء الكثير ولا بالقليل إذا كان عندها من يشاهدها"، والمراد بالمشاهدة هنا الحضور، لأنهم ذكروا أن الأعمى يزيل الخلوة، وظاهر كلامهم أيضا أن النائم لا تزول به الخلوة لعدم إحساسه بخلاف الأعمى.

"ولا بالقليل إذا كان عندها من يشاهدها أو كانت صغيرة" يعني لو كانت طفلة صغيرة أو مميزة غير بالغة = فلا أثر لخلوتها، "أو لم تستعمله في طهارة كاملة" يعني توضأت به وقبل أن تغسل رجليها شاهدها مميز أو شاهدها زوجها أو نحو ذلك = فلا أثر لخلوتها أيضا، "ولا لِمَا خَلَّتْ به لطهارة خبث" كأن تخلو المرأة به لغسل النجاسة أو استنجاء مثلا- لا لرفع حَدَثٍ = فلا أثر لهذا، ويرفع حدث الرجل.

"فإن لم يجد الرجل غير ما خلت به لطهارة الحدث استعمله ثم يتيمم وجوبا"، إذا لم يجد الرجل إلا هذا الماء الذي خلت به المرأة وهو محدث يريد إن يتوضأ أو عليه جنابة ويريد أن يغتسل قالوا هنا يستعمله أولاً ثم يتيمم بعد ذلك، قال: "ثم يتيمم وجوبا"، فيجمع هنا بين الطهارتين: طهارة الماء وطهارة التراب. وهذه المسألة ستظهر معنا مرة أخرى... سيتكرر أيضا هذا الحكم في مسائل أخرى - سيأتي ذكرها عن شاء الله - وهو أن يجمع الإنسان بين الطهارة بالماء والطهارة بالتراب.

ونكتفي بهذا القدر، ونقف عند النوع الثاني من أنواع المياه وهو الماء الطاهر غير المطهر، ونسأل الله -عز وجل- لنا ولكم علما نافعا وعملا صالحا وجزاكم الله خيرا، ونفعنا الله وإياكم بما نقول ونسمع، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نهاية الدرس الثالث - رقم (4)